المفهوم الحديث لفكرة المواطنة " أبعاده ودلالته القانونية والسياسية

The modern idea of citizenship Their deminsions in legal and political studies

منصوري المبروك
استاذ التعليم العالي المركز الجامعي تمنراست
Mansourimabrouk @yahoo.fr

بن مالك احمد طالب دكتوراه
المركز الجامعي تمنراست مخبر العلوم والبيئة
benmalekahmed01@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/09 تاريخ القبول: 2020/04/12 تاريخ النشر: 2020/06/15

ملخص:

ظهرت فكرة المواطنة في الحضارات القديمة، الا انها سايرت جميع مراحل التطور الانساني للمجتمعات السياسية الحديثة حتى اصبحت بمفهومها الحديث، الذي يقوم اساسا على الشعور بالانتماء لوطن معين تحكمه علاقة قانونية واخلاقية تنشا بين المواطنين والدولة، ذات ابعاد ودلالات قانونية وسياسية كالمساوة بين المواطنين والحق في المشاركة السياسية، وضمان الحريات في اطار الديمقراطية وقيم الهوية.

كلمات مفتاحية: فكرة المواطنة، المواطن، المفهوم الحديث، الدولة، علاقة قانونية.

Abstract: the idea of citizenship emerged in ancient civilizations along with all stages of human development of modern political societies Until it became the modern concept. which is based mainly on a sense of belonging to a particular homeland Governed by legal and ethical relationship between the State and citizens with legal and political dimensions such as equality between citizens And the right to political participation, and to ensure that freedoms of democracy and the values of identity

The key words: The idea of citizenship- citizen -the modern concept of citizenship-stat –legal relation ship

.

المؤلف المرسل: منصوري المبروك، الإيميل **Mansourimabrouk @yahoo.fr**

1. مقدمة:

تعتبر المواطنة أحد أهم الدعائم التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، وهي نتيجة حضارية لتطور الفكر الإنساني والمجتمعي عبر مراحل تطور الأنظمة السياسية في العالم، وما خلفته من نزاعات وثورات ساهمت في تشكيل المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

كما تعد المواطنة من القيم السامية التي تعمل على بناء ارتباط أخلاقي وقانوني وثيق بين الفرد ودولته، وهي أحد الأسس الذي تستمد منه الدول الحديثة قوتها وتضمن لها الاستمرارية من خلال ولاء ورضاء رعاياها.

وتلعب المواطنة دورا محوريا في تنشئة المواطن وإعداده للمساهمة بإيجابية في مجتمعه، لذا وجب أن يكون لدى المواطن الإحساس بالانتماء للمجتمع وهو ما يدفعه إلى معرفة حقوقه وواجباته والمشاركة الفعالة والعمل المنتج في دولته، فالمواطنة لا تعني معرفة الحقوق والواجبات فحسب، بل أن المفهوم الحديث للمواطنة أصبح يشتمل على جوانب وجدانية أخرى أسمى، تجعل الفرد يشعر اتجاه وطنه بمبادئ إنسانية نابعة من مبادئ الديمقراطية، وقيم الهوية، والحرية، والمساواة، والمشاركة.

وإذا كان بناء المجتمع وتقدمه لا يبنى إلا على أسس وطنية سليمة، فان المواطنة تعد من بين الأمور الجوهرية في بناء المجتمعات الديمقراطية، وقد حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة وعقدت لأجلها العديد من الندوات والملتقيات والأيام الدراسية من اجل تحديد مفهومها، ودلالتها، وأبعادها القانونية والسياسية.

والإشكال الذي سوف يعالج هذا البحث هو: **ما هي الأبعاد والدلالات القانونية والسياسية لفكرة المواطنة في مفهومها الحديث ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت الخطة الآتية:

أولا: المفهوم الحديث لفكرة المواطنة.

ثانيا: أبعاد ودلالات فكرة المواطنة في مفهومها القانوني والسياسي الحديث.

أولا: المفهوم الحديث لفكرة المواطنة

يعتبر مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم غموضا واستعمالا ضمن أبجديات رجال السياسة والقانون وعلماء الاجتماع، لأنه يحدد العلاقة بين الفرد ودولته، والمواطن

ووطنه، وقد عرفت هذه الفكرة تطورات حديثة نتيجة لتطور المجتمعات الإنسانية، لذا فان تحديد المفهوم الحديث لفكرة المواطنة يقتضي منا، تحديد التعريف اللغوي والاصطلاحي، وخصائصه، ثم التطرق إلى التاريخ الحديث لفكرة المواطنة.

ا)- تعريف المواطنة

تعتبر فكرة المواطنة ثمرة تطور الفكر الإنساني الحديث، واحد المفاهيم الحضارية التي تترجم المنجزات العملية الإنسانية في صورتها الحديثة، ولتحديد تعريف المواطنة لابد من تحديد المعنى من الناحية اللغوية، ثم المعنى الاصطلاحي.

1)- التعريف اللغوي

المواطنة في اللغة، مشتقة من الاسم الثلاثي الخام (المعجمي) وطن، فنقول واطن، من وطن، والموطن هو المنزل الذي يقيم به وهو موطن الإنسان ومحله[1].

والمواطنة مشتقة من المزيد الثلاثي " واطن " بالألف، وتعني الموافقة والمصادقة، وذهب بعض النظريين العرب إلى أن هذه المقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد، فواطن فلان فلانا بمعنى عاش معه في وطن واحد[2].

2)- التعريف الاصطلاحي

كلمة المواطنة مشتقة من الكلمة اليونانية " CIVIC " وتعني " المواطن " لذا فالتربية المدنية معنى ومبنى هي تربية المواطن[3].

وعرفت المواطنة " CITIZEN-CHIP " في موسوعة كوكير الأمريكية " بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية "[4]، وقد وردت بمعنى الجنسية وتعني اكتساب أو انتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصرا من العناصر المكونة لها[5]، فالمواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن معين بموجب رابطة الجنسية.

أما دائرة المعارف البريطانية، فقد عرفت المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل على مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب، وحق تولي المناصب العامة[6].

وقد عرفت المواطنة في قاموس " علم الاجتماع " على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، يقدم من خلالها هذا الشخص الولاء لتلك الدولة مقابل أن تضمن له الحماية في ظل القانون ومبداء المساواة الذي يجب أن يحكم هذه العلاقة، فالمواطنة في مفهوم القانون الدولي تعني (القومية) وتقتصر على الأشخاص الذين تنشاء بينهم وبين دولتهم التزامات متبادلة فيتمتعون من خلالها ببعض الحقوق السياسة والمدنية، وفي نفس الوقت يلتزمون بأداء بعض الواجبات[7].

ومن المنظور النفسي فان المواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية، وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد[8].

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا ان المواطنة بمفهومها القانوني والسياسي الحديث تقوم على المبادئ التالية:

- التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا وقانونيا لجميع المواطنين وعلى قدم المساواة، وفي المقابل الالتزام بأداء الواجبات التي تفرضها تلك الأنظمة.
- الحق في المشاركة السياسية والإدارية والمدنية في الدولة لجميع المواطنين، من خلال تولي المناصب الإدارية والسياسية وممارسة جميع الأنشطة الجمعوية.
- الالتزام بالثوابت الوطنية وقيم الوطن التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي والمدني والعقائدي للدولة.

ب)- خصائص المفهوم الحديث لفكرة المواطنة

لقد أصبحت فكرة المواطنة في العصر الحديث عبارة عن مقاربة تحوي العديد من المضامين القانونية والسياسية الحديثة نتيجة للتطور السياسي والاجتماعي للمجتمعات الحديثة أهمها:

- تقوم فكرة المواطنة على الانتماء للوطن والارتباط به أصليا بالمولد والنشأة والجغرافيا والهوية والجنسية، أو بالاندماج في المجتمع فاغلب التشريعات الحديثة تشترط لمنح جنسيتها أن يثبت طالب التجنس اندماجه في مجتمع تلك الدولة[9].

- أصبحت فكرة المواطنة في العصر الحديث فكرة تبادلية بين المواطن والدولة ولم تعد تلك العلاقة التبعية التي تربط بين الأفراد والسيد (الملك)، التي كانت سائدة في العصور الوسطى.

- تقتضي المواطنة قيام مجتمع سياسي كامل الأركان (دولة مؤسسات بمفهومها الحديث) تحترم فيها الحقوق والحريات، فالمواطنة لا يمكن ان تمارس في مجتمع غير مؤسساتي أو اثني أو شمولي، بل ترتكز على وجود دولة قوية تضمن لها بقاؤها واستمراريتها، وفي غياب دولة المؤسسات تنتفي كل المقومات الحديثة للدولة بما فيها المواطنة، ولا وجود لمواطنة حقيقية ضمن النظام الشمولي الاستبدادي أو الأوتوقراطي، لان فكرة المواطنة بمفهومها الحديث قد تبلورت جنبا إلى جنب مع مفهوم الدولة الدستورية الحديثة ملكية كانت أو ديمقراطية[10].

- إن المواطنة بمفهومها القانوني والسياسي الحديث تعني التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات دون تحيز أو تمييز، فللمواطن الحق في كل الحقوق التي يقرها الدستور وكافة قوانين الدولة، كالحق في الشغل والسكن والتنقل والانتماء السياسي دون تضييق، ويلتزم في المقابل بدفع الضرائب واحترام القانون وأداء التزامات الخدمة العسكرية وغيرها، وللمواطن في ذالك امتيازان، الأول هو أهليته إذا وصل إلى سن الرشد يصبح له الحق في المساهمة في اتخاذ القرارات داخل الدولة كحق التصويت وتولي الوظائف العامة، والثاني أن تضمن له الدولة حماية نفسه وممتلكاته في الداخل أو الخارج[11].

- تقوم فكرة المواطنة في الدول الحديثة على مبداء المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات وعدم التمييز أو المفاضلة بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو المركز الاجتماعي[12].

ج)-التاريخ الحديث لفكرة المواطنة

إن فكرة المواطنة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، لارتباطها بالمجتمع الإنساني واستقرار الإنسان بالمدينة، فتاريخ المدينة هو تاريخ المواطنة في عمقها الفلسفي والسياسي[13].

وقد ظهر مصطلح المواطنة في المدن الإغريقية القديمة " POLITEIA " من اجل تأطير العلاقة بين المواطنين في المدينة اليونانية القديمة، غير أن هذا الاعتراف لم يكن يشمل

المساواة بين جميع الأفراد، فأقلية السكان من كانوا يمتلكون حق الانتخاب والمشاركة السياسية، مما يجعل المواطنة عند الإغريق والرومان إقصائية، إذ لم يكن للمرأة والأطفال والشيوخ والعبيد الحق في المواطنة، بل كانت مقتصرة على الرجال فقط، وقد عبر أرسطو عن ذلك في تعريفه للمواطنة بأنها " أن تكون حاكما ومحكوما " ومعنى ذالك انه ينبغي أن يكون للرجل الحر سلطة على ملكيته الخاصة وعلى أسرته وعلى العبيد ليكون مواطنا، ومن لا يتمتع بتلك السلطة فليس له الحق في المواطنة.[14]

وعرفت أوروبا خلال القرن 16 حركت الإصلاح الديني التي جاءت معارضة للكنيسة الكاثوليكية، وهذا ما فتح الباب أمام عهد جديد تميز بقدر كبير من الحرية الدينية والفكرية وظهور المذهب البروستنتانتي الجديد، إلا أن الوضع لم يدوم طويلا إذ وجدت أوروبا نفسها من جديد تحت رحمة سيطرة الملوك والحكام الذين استغلوا ضعف سلطة الكنيسة لفرض استبدادهم، وهذا ما مهد إلى قيام الثورات ضد الملكيات المطلقة والتي كانت الثورة الفرنسية أحد نماذجها الناجحة.

وقد كان للثورة الفرنسية دورا بارزا في إعادة صياغة مفهوم المواطنة، من خلال وضع حد للتنوع الديني والتعصب للمذاهب التي ظهرت بعد حركة الإصلاح الديني والتفاف الجميع حول مبداء المواطنة ودراء كل الاختلافات العقائدية[15].

وعرفت نهاية القرن 20، وبداية الألفية الثالثة تطورات كبيرة في مجال المواطنة سميت بـ " العقد الثاني للمواطنة "، حيث أصبحت المواطنة حق ثابت متعدد الأوجه والأبعاد، مع احترام التعدد وقبول الرأي الأخر، والمشاركة في تشجيع السلام الدولي وحل النزاعات بالطرق السلمية، والتعامل مع الاقتصاديات المتنوعة والإيديولوجية[16].

ثم ظهرت عدة صور وأشكال للموطنة في مفهومها الحديث كالمواطنة العالمية، والمواطنة الرقمية، والمواطنة الثقافية، والمواطنة الأوروبية هذه الأخيرة التي تجسدت بعد التوقيع على " معاهدة ماستريخ " في سنة 1992، وبموجبها أصبح للمواطن الأوروبي حقوق في كل البلدان الأوروبية التي وقعت عليها، وبعدها عرف مفهوم المواطنة تطورات صاحبت تطور المجتمعات البشرية الحديثة حتى أصبح على ما هو عليه ألان مكسبا لكل الأفراد والبشر، بعد أن كان في بدايات ظهورها حكرا على أقلية في مدن صغيرة.

ثانيا: أبعاد ودلالات فكرة المواطنة في مفهومها القانوني والسياسي الحديث

تعتبر المواطنة أحد المفاهيم الحديثة التي تتميز عن غيرها من المفاهيم الأخرى من حيث أهمية العلاقة التي تعبر عنها والمتمثلة في علاقة المواطنين بالدولة، لذا فان المفهوم الحديث لهذا الفكرة يطرح الكثير من الدلالات والأبعاد القانونية والسياسية أهمها:

أ)- المساواة

المساواة كغيرها من المفاهيم الأخرى لها دلالات ومعان مختلفة تحوي في طياتها العديد من الأبعاد والجوانب الأخلاقية والسياسية، فالمساواة من جانبها الأخلاقي " هي النظر إلى الإنسان من حيث هو إنسان بوصفه مساوي لباقي البشر في الحق والكرامة "[17]، وقد عبر عنها مونتيسكو في كتابه الشهير (روح القوانين) " ما ادعوه فضيلة في الجمهورية هو حب الوطن أي حب المساواة، وليس فضيلة خلقية ولا فضيلة مسيحية مطلقا بل فضيلة سياسية "[18].

وقد ربط مونتيسكو بين حب المساواة وحب الوطن، وجعل المساواة ترتقي إلى مرتبة حب الوطن، فإذا كانت المواطنة تعني الانتماء للوطن والتعلق به والدفاع عنه بكل غالي، فان تلك الفضيلة تقتضي إقرار مبداء المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهم، لان انعدام المساواة يؤدي إلى الاستبداد وتفشي الظلم وهو ما يؤدي إلى النفور من الوطن، لذا فان المواطنة في مفهومها الحديث تقتضي الاعتراف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم والحق في التعيين في الوظائف العامة وفقا للشروط التي يحددها القانون دون تمييز بسبب طبقاتهم أو ثرواتهم بحيث يكونون أمام القانون سواء لا يختلفون عن بعضهم البعض إلا بحسب كفاءتهم واستحقاقهم[19].

والمساواة هي أحد الأبعاد الجوهرية للمفهوم الحديث للمواطنة في الدول الديمقراطية الحديثة، وتتمثل فيما يلي:

- المساواة أمام القانون لجميع المواطنين دون تمييز بينهم بسبب العرق، أو الدين، أو اللون، أو المعتقد، أو اللغة.

- المساواة أمام الخدمات والأعباء العامة وتعني المساواة بين جميع المواطنين في الصحة والتعليم، والكهرباء، والماء.... والضرائب، والخدمة العسكرية، وغيرها من الالتزامات وعدم التمييز أو المفاضلة بينهم على أساس عرقي أو جهوي.

- المساواة في تولي الوظائف العامة لكل المواطنين حسب كفاءتهم ومؤهلاتهم ووفقا لمعايير محايدة.

ب)- المشاركة

تعتبر المشاركة أحد الركائز الأساسية في ترسيخ فكرة المواطنة في مدلولها الحديث، وجوهر التفرقة بين الأنظمة الديمقراطية الحديثة والأنظمة الاستبدادية البائدة.

والمشاركة " هي عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم ومشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها من خلال ما يباشره المواطنون من ادوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية "[20]، فالمشاركة تعني التمتع بالحقوق والواجبات، ومشاركة المواطنين في اختيار حكامهم وممثليهم في المجالس المنتخبة المحلية والوطنية حق لكل مواطن وواجب يفرضه عليه مبداء المواطنة التي يتمتع بها، بالإضافة إلى الأدوار المؤثرة والفعالة التي يقوم بها المواطنين من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية والمدنية عن طريق الجمعيات السياسية والمدنية والذي يعتبر حق دستوري تكفله كل الدساتير الديمقراطية الحديثة.

وبذلك فان المشاركة تعتبر وسيلة لتحقيق المواطنة للإفراد داخل الدولة من خلال ممارساتهم للحقوق والواجبات، والضمان الوحيد لمفهوم المواطنة في دلالاتها الحديثة في الدولة الديمقراطية العادلة، لان عبارة مواطنة ليست مجرد كلمة بل هي ممارسة فعلية على ارض الواقع في إطار القيم والمبادئ التداولية.

وتتم مشاركة المواطنين في الأنشطة والسياسات الحكومية باعتبارهم قوة فاعلة ومؤثرة داخل المجتمع.

ج)- الحرية

تعتبر الحرية من القيم السامية والمرتكزات الأساسية للمواطنة بمفهومها الحديث تحرص اغلب المجتمعات المعاصرة على تحقيق أكبر قدر من الحرية لإفرادها في ممارساتهم

السياسية والاجتماعية التشاركية، وهي بذلك الضمان الوحيد لتحمل الاختلافات وتفعيلها وتعدد الآراء حول الشؤون العامة وتكوين مؤسسات المجتمع المدني التي تستوعب كل الأطراف وتكفل قيم الاحترام المتبادل والمشاركة والتنافس أو الصراع للوصول إلى السلطة في تجاوز تام لكل الاختلافات العرقية أو الجنسية.

والحرية في الفكر السياسي الحديث، يعرفها هوبز " بأنها غياب القيود الخارجية التي تحول بين الإنسان وفعل ما يمليه عليه عقله وحكمته "[21]، وتتعدد الحريات بتعدد مجالاتها التي تشمل كافة حياة الإنسان، فهناك حرية العقيدة، وحرية التفكير، وحرية الرأي، وحرية الانتماء السياسي والإيديولوجي .... وغيرها، وتعتبر مسالة إطلاق الحرية للإفراد مدخلا جديدا في بناء جيل جديد من المواطنين قادر على المشاركة في بناء مجتمعه ووطنه ... فلا مواطنة دون حرية.

وإذا كان العالم يعيش ضجة إعلامية صنعتها وسائل الإعلام والاتصال المتقدمة حول الحقوق والحريات التي ينعم بها المواطن الغربي، فان ذالك قد أدى إلى زيادة الوعي لدى شعوب الأرض بتلك الحريات وما أسفر عنه من غرام لدى الكثير من مواطني الدول النامية والعربية على وجه الخصوص بما في الغرب من حريات وممارسات ديمقراطية، لكن الحقيقة أن الحرية في الأنظمة الليبرالية لا تعني تحرير الإنسان بوصفه إنسانا بقدر ما تعني تحرير الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع سياسي محدد، فالدول المتقدمة تجيز لنفسها الهيمنة على الدول النامية واستغلال ثرواتها تحقيقا لمصلحة آمنها القومي ووفقا لنظرية "العنصر المتفوق"، كما أن السود في الو.م. الأمريكية لم يتمكنوا من تحقيق حقوقهم المدنية قرابة قرنين من الزمن، بالرغم من تأكيد الخطاب الأمريكي في تلك الفترة على حرية الإنسان، والأفارقة الأمريكيون لم يحصلوا على حقوقهم المدنية إلا بعد تحولهم إلى قوة سياسية مؤثرة وتحرير إرادتهم من نوازع الضعف والعبودية ورفضهم للهيمنة العنصرية[22].

د)- الديمقراطية

لقد أصبحت الديمقراطية في عصرنا الحديث فلسفة حياة، وثقافة إنسانية، فضلا عن كونها ممارسة عملية في ارض الواقع، وممارسة الديمقراطية تكون من خلال الفرد "المواطن" وثقافتها تتحقق بقدر ما تنتشر ثقافة المواطنة، أي الحقوق والواجبات وثقافة

الولاء، والانتماء للمجتمع والوطن والدولة، فلم تعد الديمقراطية مقصورة على عدد ضئيل من المواطنين، أو أن الممارسة الديمقراطية تقتصر على عدد معين من الأفراد فقط، أو دفاع فئة اجتماعية عن حقوقها يهدد الوحدة الوطنية، طالما أن ثقافة المواطنة وثقافة الديمقراطية تراعيان هذه الحقوق[23].

وبقدر ما تتسع مشاركة المواطنين كما ونوعا في العمليات الديمقراطية بقدر ما تتعمق فكرتي الديمقراطية والمواطنة، لان الإقصاء والتهميش يعيد المجتمع إلى المراحل البدائية، ما قبل اكتساب المواطنة وممارساتها.

فالديمقراطية في مفهومها الحديث أصبحت تقتضي انخراط المرأة في الحياة السياسية وحصولها على كافة حقوق المواطنة إلى جانب قيامها بواجباتها، فهناك مسيرات شاقة من نضال النساء المطالبة بحق الاقتراع العام والترشح لتمثيل الشعب في الدوائر الانتخابية، وقد تكللت تلك المطالب بالنجاح وأصبحت المرأة تشغل أعلى المناصب السياسية والإدارية في الدول الحديثة ويمكنها الترشح لأي منصب إلى جانب الرجل باعتبارها مواطن كامل الحقوق.

هـ)- الهوية

إذا كانت المواطنة تعني الانتساب الجغرافي لإفراد المجتمع من خلال الارتباط ببقعة جغرافية محددة، فان الهوية تعني الانتساب الثقافي إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعجلة التنمية الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته[24].

وفي ظل المفهوم الحديث لفكرة المواطنة اصبحت الهوية لازمة للمواطنة، لان المواطنين لابد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات وكل هذا انما ينبني على معتقدات وقيم ومعايير، أي على هوية معينة[25].

والهوية دائما جماع ثلاثة عناصر، العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى[26]، فالهوية إذا هي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات وهي ليست منظومة جاهزة ونهائية، وإنما هي مشروع مفتوح على المستقبل أي أنها مشروع متشابك مع الواقع والتاريخ تتمثل وظيفتها التلقائية في حماية

الذات الفردية والجماعية من عوامل التعرية والذوبان[27]، فالصليبية والشيوعية والصهيونية اليوم ترى أن استعادة المسلمين لهويتهم الإسلامية وانتمائهم القرآني هو اكبر الأخطار ومن ثمة فان كل قوى التغريب والغزو الثقافي ستنطلق في هذا الاتجاه ويقوم الاستشراف والتنصير بدور كبير[28].

والهوية هي التي تجمع المواطنين داخل الدولة الواحدة وتساهم في تماسك المجتمع وتقوية روح المواطنة بين أفراده، وإذا كانت الهويات متعددة في الدولة الواحدة فان ذالك سيؤدي لا محالة إلى تمزيقها، أما اتحاد الهويات في أوطان متعددة قد يؤدي إلى توسيع للحدود الوطنية وضم بعض الأقطار إلى بعض أو بالتعاون الوثيق بينها كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي[29].

-الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن فكرة المواطنة تعود بدايات ظهورها إلى الحضارات القديمة، إلا أنها ظلت تتطور حتى اكتسبت معناها في إطار الدولة الحديثة، وتقوم أساسا على تنظيم العلاقة بين الدولة ورعاياها، وهي علاقة قانونية وأخلاقية يتحول الأفراد بموجبها إلى مواطنين متساؤون في الحقوق والواجبات، مما يعزز شعور الانتماء لديهم ويقوي رابطة ولائهم لأوطانهم.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان المواطنة بمفهومها القانوني والسياسي الحديث تقوم على المبادئ الآتية:

- التمتع بكافة الحريات ولحقوق المكرس في الدستور لجميع المواطنين وعلى أساس المساواة، وفي المقابل الالتزام بأداء الواجبات التي تفرضها الدولة.
- الحق في المشاركة السياسية والمدنية والإدارية في الدولة لجميع المواطنين، من خلال تولي المناصب السياسية والإدارية وممارسة جميع الأنشطة الجمعوية.
- الالتزام بالثوابت الوطنية وقيم الوطن التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي والمدني والعقائدي للدولة.
- وقد سايرت فكرة المواطنة جميع التطورات التي عرفتها الأنظمة والكيانات السياسية عبر مراحل تطور المجتمعات الإنسانية، إلى أن وصلت إلى مفهومها الحديث والذي أصبح يحوي في طياته مجموعة من الأبعاد والدلالات القانونية والسياسية، كالمساواة في الحقوق

والواجبات بين جميع المواطنين، والحق في المشاركة السياسية للجميع بدون تحيز أو تمييز، وضمان كافة الحريات السياسية والعقائدية والفكرية للإفراد دون تقييد أو تضييق، وكل ذلك في إطار قواعد و مبادئ الديمقراطية الحديثة.

التهميش

[1]- المنجد في اللغة والإعلام، دار الشرق، بيروت (لبنان)، الطبعة 29، ص 906.

[2]- نفس المرجع، ص912.

[3]- حسين جمعة، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 25، 2006، ص54.

[4]- علي خليفة الكواري، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2001، ص31.

[5]- سماح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة (مصر)، 2007، ص90.

[6]- فاروق احمد دسوقي، مقومات المجتمع المسلم، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية (مصر)، 1998، ص 200.

[7]- محمد عاطف غيث، وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2006، ص56.

[8]- عبد الرحمان محمد بن خلدون، المقدمة، المكتب العصرية، بيروت (لبنان)، 2000، الطبعة الثانية، ص25.

[9]- انظر المادة 10 الفقرة 7، من الأمر 05-01، المؤرخ في 2005/02/27، المعدل والمتمم للأمر 86/70، المؤرخ في 1970/12/10، والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية، ج.ر العدد 15، لسنة 2005.

[10]- حسين جمعة، المرجع السابق، ص 26.

[11]- نفس المرجع، ص30.

[12]- محمد بن عبد الله السهلي، دور القانون في تكريس المواطنة، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 14193، لسنة 2007، ص 90.

[13]- مكاوي عبد الغفار، جذور الاستبداد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1994، ص70.

[14]- سيف المعمري، المواطنة " رواية عمانية "، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، سلطنة عمان، 2008.

[15]- منير مباركيه، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2013، ص 86 و87.

[16]- نفس المرجع، ص 88.

[17]- حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، 2012، ص 99.

[18]- شارل مونتيسكو، روح الشرائع، (ترجمة: عادل زعيتر)، الجزء الأول، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة (مصر)، 2012، ص 36.

[19]- حمدي مهران، المرجع السابق، ص 100.

[20]- لعجال اعجال محمد أمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 244.

[21]- لؤي الصافي، الحرية والمواطنة والاسلام السياسي " التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري "، دار المجتمع المدني والدستور، ط1، دون بلد، 2012، ص 124.

[22]- نفس المرجع، ص139.

[23]- عدنان السيد حسين، المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، الرباط (المغرب)، ص 13.

[24]- م.م. ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية، مجلة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، العدد01، المجلد 08، 2003، ص 266.

[25]- عبد الرزاق عيد، الثقافة الوطنية " الحداثة وإشكاليات الهوية "، سلسلة دراسات فكرية، دار الصداقة، حلب (سوريا)، 1996، ص17.

[26]- محمد عمار، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار النهضة للطباعة والنشر، ط1، مصر،1999، ص46.

[27]- عروس الزوبير، المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة (مصر)، 1999، ص 34.

[28]- نفس المرجع، ص 34.

[29]- م.م. ثائر رحيم كاظم، المرجع السابق، ص 267.